تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية على الثقافة السياسية وعملية التحول الديمقراطي في اليمن

خالد أحمد ناصر الرماح

الملخص:

تؤثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية على الثقافة السياسية وعملية التحول الديمقراطي في اليمن من خلال تأثير البنية والتراتبية الاجتماعية السائدة في المجتمع، ومن خلال تأثير حدة الانقسامات الاجتماعية، بينما تؤثر البيئة الاقتصادية من خلال أثر اقتصاد الريع، وحجم الاقتصاد الراسمالي الصناعي، ومستوى معيشة السكان ومؤشرات التنمية البشرية في اليمن.

Abstract:

Social and economic environment affect the political culture and the democratization process in Yemen through the influence of the social structure and social hierarchy prevailing in the community, and through the influence of unit social divisions, while the economic environment is affecting through the impact of the rentier economy, the size of the capitalist and industrial economy, the living standards of the population and human development indicators in Yemen.

المقدمة:

يرى سايمون ليبست (الرجل السياسي ١٩٥٦) أن هناك متطلبات اجتماعية واقتصادية لحدوث الديمقراطية. ويعتبر دوفرجية أن البُنى الاجتماعية والاقتصادية محدد رئيسي في قبول أو رفض أنظمة الحكم الاستبدادية. ويقول "أن الحكم الدكتاتوري ينشأ نتيجة تفاعل عوامل اجتماعية تضرب بجذورها في نسيج البناء الاجتماعي"، وأن الأنظمة الاستبدادية تتشكل وتستمر في مجتمعات ذات خصائص اجتماعية معينة، تعاني من عدم التوازن في بناها الاجتماعية والاقتصادية (موريس دوفرجيه، ١٩٧٧، ص٣٤، ٣٩). وتفترض العديد من أدبيات التحول الديمقراطي أن وجود ثقافة سياسية داعمة للديمقراطية يحتاج بنية اجتماعية واقتصادية مناسبة، لا تعاني من التفكك أو وجود انقسامات اجتماعية عميقة، أو تخلف اقتصادي يشكل عائق أمام التحول الديمقراطي وخلق ثقافة سياسية داعمة للديمقراطية.

وتحاول هذه الدراسة الاجابة على تسأل كيف تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية في اليمن على الثقافة السياسية وعملية التحول الديمقراطي؟ من خلال استعراض تأثير البنية والتراتبية الاجتماعية وحدة الانقسامات الاجتماعية السائدة في المجتمع اليمني، وتأثير الاقتصاد الريعي، وحجم الاقتصاد الراسمالي الصناعي، ومستوى معيشة السكان ومؤشرات التنمية البشرية في اليمن.

أولاً: تأثير البيئة الاجتماعية:

تؤثر البيئة الاجتماعية في اليمن، من حيث البنية القبلية والتنوع الاجتماعي المذهبي، وتأثير حدة الانقسامات المجتمعية الموجودة.

١- البنية الاجتماعية القبلية

تُعد القبيلة في اليمن - قديماً وحتى الآن- جزء أصيل مميز لتركيبة المجتمع. وقد ظلت القبيلة لفترات طويلة من الزمن البنية الاجتماعية الأساسية،

وحتى عندما كانت تضعف أو تتلاشى سلطة الحكومة المركزية، كانت القبيلة تمثل دعامة الاستقرار والرابط لبقاء الدولة. ولا تزال القبيلة المكون الأساسي للمجتمع اليمني؛ إذ يتكون المجتمع اليمني من عدة قبائل، تشكل طبقاً لبعض التقديرات ما بين (٨٠-٨٥%) من مجموع السكان، ويبلغ تعدادها أكثر من (١٦٧) قبيلة تقريباً، منها حوالي (١٤٠) قبيلة تقطن المناطق الجبلية، وما يقرب من (٢٧) قبيلة تعيش في المناطق الساحلية وتهامة (محمد الظاهري١٩٩٦، ص٦٧. محمد الظاهري ٢٠٠٤، ص١٥٠، ١٥١).

وتنتسب كل القبائل اليمنية إلى قحطان بن يعرب، وتتفرع إلى ثلاث قبائل أو جماعات كبيرة هي: قبائل حمير، وقبائل مذحج، وقبائل همدان، التي يتفرع منها قبيلتي حاشد، وبكيل، أكبر القبائل اليمنية اليوم واللتان تقطنان المناطق الشمالية، ويتكون تجمع قبائل مذحج من ثلاث قبائل، هي: عنس، مراد، والحدا، وتعيش في المناطق الشرقية من اليمن، أما قبائل حمير فقد سكنت المناطق الجبلية الجنوبية والهضاب الوسطى(محمد الظاهري٢٠٠٤، ص٩١). وتجتمع جميع هذه القبائل عند "سبأ" الحفيد الأكبر لقحطان، حيث يعتبر "حمير" من نسله المباشر، وكلاً من "همدان" و"مذحج" من نسل ابنه "كهلان" بن سبأ (فضل أبو غانم، ١٩٩١، ص٦١).

ولا تقوم الاتحادات القبلية الكبرى في اليمن على رابطة الدم والنسب فقط، فقد لعبت عوامل سياسية واقتصادية عديدة دوراً في تشكيل وإعادة تشكيل الاتحادات القبلية، عن طريق ما عُرف بالمؤاخاة ؛ فقد انسلخت بعض القبائل عن قبائلها الأصلية وانضمت إلى قبائل أخرى، كقبائل مذحج التي انضم بعضها إلى قبائل حاشد وبعضها إلى قبائل بكيل؛ وبالتالي فإن الرابطة على مستوى الاتحاد القبلي هي رابطة تقوم على الموالاة، أما على مستوى القبيلة فإن الرابطة تقوم على المصلحة المشتركة، فالقبيلة تضمن أمن أفرادها وحماية ممتلكاتهم الفردية والجماعية، وهي تنظم استخدام الموارد الطبيعية، وتقوم بتسوية النزاعات سواء

بين الأفراد أو الجماعات الاجتماعية بعضها البعض، أو بينها وبين الدولة. وللقبيلة هيكل تنظيمي وقانون عرفي غير مكتوب ينظم إدارة شؤونها، ويحدد إجراءات التقاضي والفصل في المنازعات (عادل الشرجبي٢٠٠٩، ص١٦،١٥، ٢١).

٢- الشرائح الاجتماعية ضمن البنية القبلية

المجتمع القبلي في اليمن مجتمع تراتبي يتكون من شرائح اجتماعية متدرجة الرتبة في المكانة الاجتماعية. والمعايير التي تتحدد بموجبها المراتب الاجتماعية في المجتمع القبلي اليمني تعتمد من جانب على عامل النسب والأصل الذي ينحدر منه الفرد والأسرة، وكذلك المكانة الدينية، وطبيعة الحرفة والمهنة. وهذا التراتب يحدد المكانة الاجتماعية وعلاقات النسب والمصاهرة، وقواعد السلوك المتعارف عليها والمتوقعة من كل مرتبة اجتماعية، لكنه لا يميزها فيما بينها في الحقوق الشخصية كإجراءات التقاضي ونظام العقوبات والجزاءات، فالجميع متساوون أمامها سواء كانوا من الشرائح الاجتماعية الدنيا أو العليا (فضل أبو غانم، ١٩٩١، ص ١٩٢، ١٩٣). وقد لعب الطابع الحربي للقبيلة اليمنية دوراً في تحديد المكانات والأدوار الاجتماعية للأفراد والجماعات، فقد كان المحاربون يحتلون دوماً المرتبة الأعلى، إلى جانب العامل الاقتصادي المتمثل في ملكية الأرض الزراعية. ونتيجة الحروب والغزو الخارجي على اليمن خلال القرنين السادس والسابع الميلاديين، فقد تم إلحاق الأسرى من الجيوش الأجنبية بالقبائل اليمنية التي أسرتهم، وترتب عليه وضعهم في مرتبة هامشية في البنية الاجتماعية للقبيلة، وأوكلت إليهم الأعمال الثانوية والخدمية (عادل الشرجبي٢٠٠٩، ص٢٤). وتتفاوت الشرائح الاجتماعية ضمن البنية القبلية في اليمن كالتالي:

- **فئة المشايخ**

تتضمن كبار الشيوخ (شيخ المشايخ، أو شيخ الضمان) والأدنى مرتبة الشيوخ. ويشكل كبار الشيوخ النخبة السياسية للقبيلة، هم من يقوم بالتحكيم وحل الخلافات الكبرى داخل القبيلة أو مع القبائل الأخرى أو الدولة،

وتمثيل القبيلة أمام الدولة وأمام القبائل الأخرى، وهم المخولون من قبائلهم بعقد المعاهدات والاتفاقات والأحلاف معها.

أما الشيوخ، فيشكلون النخبة العسكرية في القبيلة، فهم الذين يقومون بتعبئة المقاتلين القبليين، وقيادتهم أثناء الحروب القبلية أو الحروب التي يشاركون فيها مع الدولة أو ضدها، ويقومون بالتحكيم وحل الخلافات بين الأفراد أو الجماعات الأعضاء في المنطقة القبلية التي يرأسها، فضلاً عن إدارة الموارد الطبيعية: كإدارة نظام توزيع المياه، وإدارة الرعي وتعبئة الموارد، وتنظيم الغرم، وتسهيل عملية التداول حول القضايا العامة للقبيلة (عادل الشرجبي٢٠٠٩، ص١٧، ١٨).

- **فئة السادة الهاشميين**

يطلق عليهم (السادة)، وفي بعض المناطق (الأشراف)، ويحضون بمكانه متميزة في المجتمع اليمني لمكانتهم الدينية وانتسابهم إلى سلالة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، وقد استمر حكم الأسر الهاشمية لشمال اليمن قبل ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، لما يقارب ٩٥٠ عاماً على فترات متقطعة (فضل أبو غانم ١٩٩٠، ص٥٢). ويتم النظر إليهم في بعض المناطق باعتبارها "خارجة عن التكوين البنائي الاجتماعي والسياسي للقبيلة" (فضل أبو غانم١٩٩١، ص٢١٢). وتُعاملهم بعض القبائل التي يعيشون في مناطقها باعتبارهم ضيوفاً "هجرة" (قائد الشرجبي١٩٨٦، ص١٥١، ١٥٢) يجب احترامهم وحمايتهم ليس لانتسابهم للنبي (ص) فقط وإنما أيضا لكونهم غرباء عن الوحدة المكانية التي يقيمون فيها وعن مجتمع القبيلة. لذلك ورغم أن هذه الشريحة كان منها الحكام لشمال اليمن، فقد كان أفراد وأسر السادة الذين يعيشون في مناطق القبائل أفراد عاديين لا يتمتعون بأي امتيازات، على عكس أفراد وأسر السادة الذين يسكنون المدن الكبيرة، فقد كان بعضهم يتمتع بامتيازات اقتصادية وسياسية كبيرة

بسبب شغلهم للمراكز والوظائف الإدارية في الدولة (فضل أبو غانم١٩٩١، ص٢١٣، ٢٢٤).

- **فئة القضاة والفقهاء**

تأتي هذه الشريحة في المرتبة التالية لشريحة السادة، وهم المؤهلون في جانب العلوم الدينية، ويقوم القضاة بالفتوى وإصدار الأحكام والفصل في المسائل الفقهية. ويقوم الفقهاء بتحرير العقود الشرعية والمدنية، وتعليم الأطفال في الكتاتيب والمدارس التقليدية العلوم الشرعية واللغة العربية. وتمثل مرتبة الفقيه المرحلة الأولى التي يمر بها القضاة أثناء عملية تدرجهم (فضل أبو غانم١٩٩١، ص٢٢٦).

وصفة القاضي والفقيه مكتسبة وليست مرتبطة بالنسب أو الأصل السلالي وبمقدور أي شخص من أبناء القبائل اكتسابها، وأن يحمل لقب قاضي أو فقيه بالتدريج في العلوم الدينية والشرعية. ويرث الأبناء في المدن اللقب في حال واصلوا نفس طريق الأب في تعلم العلوم الشرعية، أما إذا تركوا فإن اللقب يسقط عن الأسرة بعد حين، بينما في المناطق القبلية إذا كان القاضي من خارج القبيلة فإنه يعتبر هجرة في نظر القبيلة، وتشمل أبناءه أيضاً، وبسبب ذلك يرث الأبناء الوضع الاجتماعي واللقب حتى ولو لم يرثوا المهنة واتجهوا إلى مهن أخرى بعد والدهم (قائد الشرجبي١٩٨٦، ص ص١٥٨-١٦٠).

- **فئة القبائل**

يمثلون عامة القبائل، وهم رجال القبيلة المحاربون في أوقات الحرب، ومزارعون في أوقات السلم، ويتميزون أنهم لا ينتسبون إلى الشرائح التي تقوم على النسب أو المركز الديني كالسادة، كما أنهم ليسوا من الشرائح التي تزاول المهن الخدمية للقبيلة.

- **فئة بني الخمس**

هم أسرى الجيش الفارسي، الذين قدموا لمساعدة الملك اليمني سيف بن ذي يزن في حربه ضد الأحباش في القرن السادس الميلادي (عادل الشرجبي٢٠٠٩، ص٢٤). ويقومون بأعمال الخدمة العامة في القرى والمحلات ومناسبات الأعياد الدينية والزواج وقدوم الضيوف وما شابه ذلك من المناسبات المهمة، كما يقومون بنقل المراسلات بين أفراد القبيلة وبينهم وبين أفراد القبائل الأخرى المجاورة، وذلك إضافة إلى عملهم الأصلي وهو الحلاقة والختان وقرع الطبول في المناسبات وغيرها (فضل أبو غانم١٩٩١، ص٢٣٦).

- **فئة الأخدام**

هم بقايا الغزوات الحبشية لليمن، وأشهر هذه الغزوات ثلاث، استمر آخرها في احتلال اليمن نحو ٤٨ عاماً (٥٢٥-٥٧٣م). ويختلف أبناء هذه الشريحة عن بقية الشرائح الأخرى، فهم سود البشرة، ويميلون إلى الجنس الأفريقي أكثر من الجنس العربي، وهم معزولون اجتماعياً، ويعيشون في ظروف معيشية صعبة، ويسكنون في أكواخ من الصفيح، ويشتغل معظمهم في أعمال النظافة وخدمة المزارعين في المناطق الريفية في مواسم الحصاد وغيرها.

وتتحدد المكانة الاجتماعية للفرد في القبيلة وفقاً للشرف، والذي يقاس من خلال ما يتمتع به الفرد أو عائلته من البطولة في الدفاع عن القبيلة، لذلك فإن الشيوخ هم الذين يتمتعون بالمكانة الاجتماعية العالية في القبيلة، ثم السادة والقضاة، الذين يعملون في المجالات الفكرية والدينية، والمحاربون الذين يضطلعون بحماية القبيلة والحرب، ثم المشتغلون بالأعمال اليدوية كالخدم وبني الخمس، وجميعهم يحتلون مكانة اجتماعية متدنية (فضل أبو غانم١٩٩١).

٣- الثقافة السياسية للقبيلة

ما تزال الثقافة القبلية من أهم مكونات وروافد الثقافة العامة للمجتمع اليمني. وقد استطاعت القبيلة اليمنية غرس ثقافة سياسية مواتية لبقائها واستمرارها والحفاظ على دورها السياسي. حيث تمارس القبيلة اليمنية، تأثيراً ثقافياً كبيراً على أفرادها. عبر تزويدهم بقيمها وأعرافها، وغرس قيم الطاعة والولاء السياسيين بما يشكل ويوجه سلوكهم السياسي (محمد الظاهري١٩٩٦، ص١٠٢-١٠٣).

الثقافة القبلية هي ثقافة محافظة تقاوم التغيير وتنفر من كل جديد، وتميل للحفاظ على الهيكل التراتبي للمجتمع، تقوم الثقافة القبلية على المطابقة، فجيل الأبناء ملزم بأن يظل متمسكاً بالأعراف والقيم الثقافية والسياسية والاجتماعية لجيل الآباء والأجداد، وخروج الفرد عن الأعراف والتعاليم والقيم السائدة عمل مستهجن ومنبوذ في النظام القبلي (فضل أبو غانم١٩٩١، ص٤٩).

وتقوم الثقافة السياسية للقبيلة على مبدأ العصبية والشعور بالولاء للقبيلة، والنزعة الاستقلالية، وعدم الخضوع للسلطة المركزية، وتمحور الشعور بالانتماء للقبيلة والولاء لزعيمها في إطار الأعراف القبلية (محمد الظاهري١٩٩٦، ص١٠٠). ما يجعل الحفاظ على العصبية القبلية وتعظيم الانتماءات الاجتماعية الفئوية يطغى على الشعور بالهوية والمصالح الوطنية الجامعة. وتبرز مساوئ العصبية القبلية عندما يتعلق الأمر بالصراع على السلطة أو توزيع منافع وامتيازات الدولة، فإنه لا يستند إلى معايير المصلحة العامة والمواطنة المتساوية بل على الولاءات والانتماءات التحتية لما دون الدولة.

من جانب آخر، تمر العلاقة بين الفرد والدولة وبينه وبين المجال السياسي غالباً عبر طرف ثالث هو شيخ القبيلة، وذلك على حساب استقلال الفرد وروح المبادرة الفردية. وكان أبناء القبائل يحددون انتماءاتهم السياسية واتجاهاتهم

التصويتية حسب الانتماء السياسي والميول التصويتية لشيخ القبيلة، باستثناء فئة قليلة من المتعلمين.

ويمكن القول أن الثقافة السياسية للقبيلة تمييزية في بعض الجوانب، فعملية اتخاذ القرارات داخل القبيلة تتم عبر التوافق بين أفراد القبيلة، ومن حق كل رجال القبيلة المحاربون المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن العام للقبيلة، ويتم استثناء النساء وباقي الشرائح الأخرى من المشاركة، وبشكل عام فإن ثقافة القبيلة تمنح الإناث مكانة متدنية مقارنة بالذكور.

لكن من جانب آخر؛ يطغى على الثقافة القبلية ثقافة التحكيم والبحث عن التسويات والحلول الوسط. ويتم النظر إلى القبيلة في اليمن على أنها إحدى المؤسسات الوسيطة بين الدولة والمجتمع، باعتبارها إطار اجتماعي يقوم بتجميع المصالح، والتعبير عنها، وتلعب دوراً في خلق منطقة عازلة a buffer zone بين الدولة والمجتمع، وكانت القبيلة في اليمن تاريخياً تحمي أعضاءها والموالين لها من بطش الدولة، وساهم ذلك في منع ظهور أنظمة سياسية بوليسية شديدة القمع تقوم على التنكيل وفرض إرادتها بالقوة على الساكنين في الريف أو المدن من أبناء القبائل. وشعور الفرد أنه محمي بقبيلته منحه مساحة من الحرية في مواجهة الدولة. وقد شكلت القبيلة اليمنية تاريخياً منطقة عازلة بين الدولة والأفراد أو العائلات، وحامية لهم من طغيانها(عادل الشرجبي٢٠٠٩،ص٢٢، ٣٢).

٤- البنية الدينية والمذهبية

- **التنوع الديني**

يُقدر عدد السكان في اليمن بحوالي ٢٦ مليون (تقدير يوليو ٢٠١٤). غالبيتهم مسلمون بنسبة ٩٩.١%، ينتمون إما إلى المذهب الشافعي (سنة) أو إلى المذهب الزيدي (شيعة). وهناك أقليات دينية صغيرة جداً تمثل أقل من ١% من السكان، تتوزع بين يهود؛ يُقدر عددهم بأقل من ٢٠٠ شخص، ويمثلون أقل من ٠.١% من السكان، وهم في تناقص بسبب

الهجرة المستمرة إلى "إسرائيل"، ويتركز من بقي منهم في صنعاء ومنطقة ريدة شمال اليمن (وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الحريات الدينية في العالم). وبالإضافة إلى اليهود يوجد هندوس ٠.٦%، ومسيحيين ٠.٢%، وبهائيين أقل من ٠.١% (Religious Landscape 2012, p.50.).

من حيث التركيب الإثني يتميز المجتمع اليمني بالتجانس؛ إذ يشكل العرب ٩٨% من السكان، و٢% من إثنيات متعددة أخرى (يحي احمد الوشلي٢٠٠٧، ص٢٩٤). وإذا كان سكان اليمن موحدين اثنياً ودينياً؛ يجمعهم الدين الإسلامي والعنصر العربي كمكون رئيسي، فهم متعددون قبليا ومذهبيا، بما يُوجد نوعاً من التعدد الاجتماعي والثقافي في اليمن.

- **التنوع المذهبي**

رغم عدم وجود أي إحصاءات رسمية حول التوزيع المذهبي للسكان في اليمن، إلا أن التقديرات تشير إلى أن ٦٥% من السكان هم من السنة الشوافع، و٣٥% من الشيعة، أغلبهم على المذهب الزيدي، بالإضافة إلى طوائف شيعية أخرى كالإسماعيلية، ويقدرون بـ ٠.٥%، بينما تقدرهم بعض المصادر بنحو ٢% من إجمالي السكان، وعدد محدود من الشيعة الإثنى عشرية (وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الحريات الدينية في العالم ٢٠١٤)، وأغلبهم متحولون من الزيدية بفعل التأثير الإيراني والتبادل العلمي مع الحوزات الشيعية الإثنى عشرية في المنطقة (إسماعيل الأكوع ١٩٩٧، ص٦٣).

ويتركز السنة وأغلبهم على المذهب الشافعي، في المحافظات الوسطى والجنوبية من اليمن، مثل: عدن وحضرموت وتعز والحديدة وإب ومأرب، أما الزيود فيتركزون في المحافظات الشمالية من اليمن الشمالي سابقا: مثل صعده وصنعاء وذمار وحجّة والجوف، ويقطن الشيعة

الإسماعيلية أو ما يعرفون "بالمكارمة" في مناطق مثل حراز وصعفان وهمدان.

وقد انتشرت المذاهب الثلاثة في اليمن منذ بداية القرن الثالث الهجري: المالكي والحنفي والأشعري، ثم تلتها في نفس القرن مذاهب أخرى هي: الشافعي(٢٠٤هـ) والإسماعيلية (٢٦٨هـ) والزيدية (٢٨٠هـ)، ولم يتبق من هذه المذاهب اليوم سوى المذهبين الشافعي والزيدي، وقله من الإسماعيلية (قائد الشرجبي١٩٩٠، ص١٧٥).

وتأثرت الأنظمة السياسية اليمنية منذ القرن الثالث الهجري بالمذاهب الفقهية، فكان يتم استخدامها تارة لاكتساب الشرعية السياسية، وتارة أخرى للخروج على النظام السياسي القائم. وقد أثر تعددية المذاهب الفقهية وتصارعها سلباً على توحيد اليمن تحت لواء سلطة مركزية واحدة، مما أدى إلى قيام عدة دويلات يمنية (محمد الظاهري١٩٩٦، ص٧٥، ٧٦).

ورغم التنوع المذهبي إلا أن اليمن لم تشهد تاريخياً صراعات عنيفة على أسس مذهبية، لعدة أسباب عقائدية وسياسية؛ فمن الجانب العقائدي يعتبر المذهب الزيدي الذي حكم اليمن من خلال نظام الأئمة مذهب معتدل وقريب جداً من مذهب أهل السنة، وهو على عكس أغلب مذاهب الشيعة يقر بولاية الشيخين ولا يجيز سبهما، كما لا تعتقد الزيدية بالإمام الغائب كما هو الحال عند الإثنى عشرية. ومن جانب سياسي ورغم سيطرة الزيدية سياسياً لفترة طويلة، إلا أنهم لم يمارسوا التمييز تجاه الآخرين على أساس مذهبي، وظلت مشاركة بقية أتباع المذاهب الأخرى في الدولة دون تمييز، تحكمها معايير الكفاءة والقدرة في إطار معين، وإتاحة الفرص أمام الجميع (يحي الوشلي٢٠٠٧، ص٢٩٤). وكان ذلك بغرض تحقيق الاستقرار في بلد أكثر من نصفه تقريباً من أهل السنة.

- **الانقسامات الاجتماعية**

تشير التفسيرات المختلفة للدمقرطة أن الانقسامات الاجتماعية الحادة، سواء كانت أثنية أو قبلية أو دينية أو طائفية تمثل إشكالية لعملية التحول؛ إذ تحول دون تبلور هوية وطنية مشتركة ومواطنة متساوية. وكما يرى روستاو Rustow أن الإحساس بحد أدنى من الهوية الوطنية المشتركة يمثل الأرضية التي تتأسس عليها المراحل الأخرى في عمليات التحول الديمقراطي. واعتبر روستاو أن الشرط البنيوي الوحيد المسبق الذي يجب توافره لحدوث التحول الديمقراطي هو "الوحدة الوطنية National Unity"، الذي فسره بالتزام المواطنين بجماعة سياسية مشتركة. واعتبره ضرورة لوجود حالة من الاتفاق العام (التراضي) حول مكونات وحدود الجماعة الوطنية. ويجعل من الممكن لأفراد المجتمع إمكانية الوصول إلى حلول وسط حول المؤسسات السياسية ويحول دون وقوع الصراع والحرب الأهلية (Rustow, Dankwart, 1970, pp. 337-363.).

وتنجح الديمقراطية غالباً في المجتمعات التي يكون حجم التفاوت بين مكوناتها محدود، فوجود درجة عالية من التوافق العام الناتج عن التناسق والتجانس بين مكونات المجتمع يقلل من القيود والضوابط التي قد يلجأ إليها النظام، ويقلل من حدة الاستقطاب والتمايز السياسي، كما يعمل على استقرار الأبنية الاجتماعية والسياسية مما يسهم في الحفاظ على ديمقراطية مستقرة (عبد الغفار رشاد٢٠٠٣، ص ص١٨٦ -١٨٩).

وتبين الأدلة أن الاختلافات الإثنية والثقافية والدينية (خاصة إذا تداخلت مع عدم المساواة الاقتصادية بين الجماعات) تجعل من الصعب الشروع في عملية التحول الديمقراطي وفي ترسيخ الديمقراطية (Christian Welzel, 2009, p.79). وأنه لا يمكن ترسيخ العمليات السياسية

الديمقراطية إلا إذا اقتصر تأثير الولاءات الإثنية والدينية والثقافية على المجال الخاص، وإذا انتشرت قيم الالتزام بمواطنة عامة مشتركة (محمد زاهي المغيربي٢٠٠٥، ص٦٣،٨٣).

ويعاني اليمن على الصعيد السياسي والاجتماعي عدداً من الانقسامات التي من الممكن أن يتحول بعضها إلى انقسامات حادة تعوق عملية التحول الديمقراطي وإمكانية نمو ثقافة سياسية داعمة للديمقراطية كما يلي:

أ- الانقسامات القبلية

يمكن القول أن الانقسام القبلي في اليمن، والتمايز الاجتماعي على أساس الانتماء القبلي لم يعد بذلك الحدة التي كانت عليها قبل عقود، وخفت حدة الانقسام الاجتماعي الرأسي بين القبائل، ليظهر بشكل آخر انقسامات أفقية داخل القبيلة نفسها، بسبب تراجع دور القبيلة كبنية اجتماعية متماسكة واختزال دورها في المشايخ والزعامات القبلية، وظهور تباين الولاءات السياسية والطائفية ومعها المصالح النفعية التي فككت القبيلة من الداخل وهو ملاحظ بوضوح في أكبر إتحادين قبليين في اليمن، حاشد وبكيل.

ب- الانقسام الشطْريّ جنوبي شمالي

بدأ سياسياً بظهور دعوات الانفصال بعد حرب ١٩٩٤، وتنامى بتبني نظام الرئيس صالح سياسات إقصائية همشت النخب الجنوبية، وأدت إلى نشوء ما عرف بالحراك الجنوبي عام ٢٠٠٧، وتنامي النزعة الانفصالية ومحاولة بلورة هوية مستقلة "غير يمنية" للجنوبيين. لكن لا يزال الانقسام والدعوات الانفصالية يغلب عليها الطابع السياسي المتعلق بالصراع على السلطة والثروة، ولم يتحول بعد إلى انقسام حاد على المستوى الاجتماعي.

ت- الانقسام المذهبي

ظهر بشكل أكبر مع الحرب والانقسام السياسي الداخلي بعد ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤؛ إذ اعتبرت المناطق الشافعية في الشمال مثل تعز ومأرب والبيضاء، والمحافظات الجنوبية أن ما يجري هو غزو (زيدي) لهذه المحافظات، يعيد الهيمنة التقليدية لمناطق شمال الشمال على باقي أجزاء اليمن على أسس مذهبية وقبلية، يتم فيها استحضار غزوات الأئمة وما عرف بدولة الغلبة القبلية (عبد الملك المخلافي٢٠١٥، ص٩٩). ويمكن القول أن الشعور بالانتماء المذهبي في اليمن كان تراجع بشكل كبير؛ خصوصاً في المدن خلال العشرين سنة الأخيرة مع انتشار التعليم وتوافر المصادر العلمية الدينية والتي أدت إلى تراجع الشعور بالحاجة إلى تقليد مذهب معين أو إلى مرشد مذهبي يوجه الفرد في بعض الجوانب الفقهية والتعبدية (الشعور بالحاجة إلى الالتزام بفتوى فقهية)، كما كان في السابق. وقد عاد الشعور بالانتماءات المذهبية إلى الظهور مجدداً مع ظهور الحركة الحوثية في ١٩٩٨م كحركة تعلن انتماءها مذهبياً إلى الزيدية وهدفها إحياء ونشر التراث والمذهب الزيدي، خصوصاً ضمن المناطق الزيدية التقليدية. وتقول مصادرها أنها نشأت كردة فعل على الغزو الفكري والمذهبي لمعاقلها الأصلية في منطقة صعده من قبل الحركة السلفية الوهابية المدعومة من المملكة العربية السعودية.

ث- الانقسام السلالي القحطاني/العدناني

المجمع علية بين النسابين والمؤرخين أن قبائل اليمن ترجع في الأصل إلى "قحطان" الجد الأول لعرب الجنوب، على خلاف القبائل الحجازية التي تنحدر من أصل "عدنان" وتنتسب إليها الأسر الهاشمية التي قدمت إلى اليمن بعد قدوم الإمام الهادي يحي بن الحسين الرسي سنة ٢٨٤هـ/٨٩٧م. (فضل أبو غانم١٩٩١، ص٣٦).

وقد ساهمت الصراعات الداخلية التي مرت بها اليمن بعد دخول الحوثيين صنعاء سبتمبر ٢٠١٤ في إحياء الشعور بالتمايز الاجتماعي القحطاني العدناني، كان قد اندثر وتلاشى بشكل ملحوظ إثر ثورة سبتمبر ١٩٦٢، ويقدر عدد العدنانيين في اليمن ٢-٣% من المجتمع، وهم الهاشميين من نسل الحسن والحسين الذين قدم أسلافهم الأوائل إلى اليمن في نهاية القرن الثالث الهجري. وتكاثر نسلهم والمنتسبين لهم خلال حكم الدولة الزيدية التي استمرت ما يقارب ٩٥٠ عام، ومثلت طبقة مميزة وذات حضوه في المجتمع حتى قيام النظام الجمهوري عام ١٩٦٢(قائد الشرجبي١٩٨٦، ص١٣٧). وإحياء الشعور بهذا التمايز – لايزال على نطاق محدود جدا حتى الآن- بفعل التطورات السياسية الأخيرة، يغذيه المتحمسين للهاشمية السياسية (تشير إلى أحقية آل البيت الهاشميين في الولاية السياسية وتولي المناصب العامة في الدولة) من جهة، ومناهضي الهاشمية السياسية أو المتخوفون منها من جهة أخرى (عبد الملك المخلافي، ص٩٩).

ج- الانقسام الطائفي

على الرغم أنه لا يوجد تاريخيا انقسام طائفي (سني شيعي) في اليمن، بالنظر لطبيعة المذهب الزيدي المعتدلة والمتسامحة، ووصفه أقرب مذاهب الشيعية إلى أهل السنة، إلا أنه مع اشتعال الحرب الداخلية في اليمن سعت بعض أطراف الصراع إلى استدعى البعد الطائفي كغطاء للصراع السياسي القائم، في تكرار للنموذج السوري، خصوصا أن الأطراف الإقليمية الداعمة للصراع هي نفسها في الحالتين، ووجود انقسام مذهبي شافعي زيدي، قد يساعد استنهاضه في نمو المشاعر الطائفية بما يعمق بشكل خطير الانقسام المجتمعي، ويعيق التعايش الاجتماعي والقبول بالمشاركة في السلطة والحلول الوسط، على

أسس قواعد الديمقراطية. وهناك مخاوف عميقة أن يكون التعدد المذهبي بيئة لنمو بذور الانقسام والصراع الطائفي، خصوصا مع تنامي الصراع والاستقطاب الإقليمي على أساس طائفي شيعي سني في المنطقة (على سبيل المثال في دراسة ميدانية أجراها مركز بيو الأمريكي بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ على عينة واسعة من المسلمين في ٣٩ بلداً، عرفَ فيها: ٧٤% من المسلمين في كازاخستان و٥٦٪ من المسلمين في اندونيسيا أنفسهم بأنهم لا سنة ولا شيعة، "مجرد مسلم"، بينما في العراق عرف فقط ٥٪ أنفسهم أنهم "مجرد مسلم". 2014Michael Lipka ,)، والسعي لاستخدام الهوية المذهبية والطائفية كإحدى أدوات الصراع السياسي على السلطة في اليمن، يترافق معها عملية تحول اجتماعي من التركيز على القبيلة إلى التركيز على الطائفة المذهبية، تدفع باتجاهه بعض الأطراف السياسية بهدف الحصول على تمثيل اجتماعي وسياسي أوسع من القبيلة، تستخدمه مدخًلا لتكسب مساحة نفوذ، وتوظيف الفكرة الدينية كآلية سياسة للوصول إلى السلطة (مجموعة الازمات الدولية، اليمن في حالة حرب، ٢٧ مارس ٢٠١٥).

وبسبب أن الطائفية تُحدث انقسامات اجتماعية تستند إلى عقائد دينية عميقة الجذور، فإنها تخلق ولاءات - دون وطنية - تقسم المجتمع وتفتته إلى مكونات اجتماعية متعادية ومتصارعة، وهي وصفة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما أنها وصفة معيقة تماماً للديمقراطية، ومن الصعب أن تزدهر الديمقراطية في مجتمع منقسم طائفيا بشكل عميق.

وجمالاً يمكن القول أن البنية الاجتماعية القبلية التقليدية لا تزال هي الطاغية في المجتمع اليمني. وتعد الثقافة القبلية رافد رئيسي للثقافة العامة، والتي هي من حيث طبيعتها ثقافة مختلطة؛ جزء منها مناسب

للديمقراطية ويدعم عملية التحول، وجزء منها غير مناسب. والانقسامات الاجتماعية موجودة قديماً في المجتمع اليمني، لكن التهديد الراهن يأتي في ظل المخاوف من تنامي الانقسامات المذهبية والطائفية في المجتمع في ظل استمرار الصراع العسكري الداخلي لفترة طويلة، وما يحمله ذلك من أثار سلبية على الثقافة الديمقراطية، وعملية التحول الديمقراطي.

ثانياً: تأثير البيئة الاقتصادية:

تؤكد العديد من المداخل النظرية التفسير لعملية التحول الديمقراطي أن البيئة الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية تمثل عاملاً مهماً في عملية التحول، وأن التخلف الاقتصادي لا يشكل بيئة مشجعة للديمقراطية (محمد زاهي المغيربي٢٠٠٦، ص١٧٠). وتمثل عوامل، مثل: تأثير الاقتصاد الريعي، وحجم القطاع الرأسمالي الصناعي، وحجم الطبقة الوسطى، ومتوسط دخل الفرد ومستوى الفقر والبطالة، وتدني مستوى الحياة عوامل محددة لعملية التحول الديمقراطي، وظهور الاتجاهات الثقافية الداعمة للديمقراطية.

حيث يربط رونالد إنجلهارت بين ظهور القيم الثقافية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي، وتوافر عوامل اقتصادية، مثل: مستوى التصنيع، ومستوى المعيشة، ونصيب الفرد من الناتج القومي، وأنها تحدد أولوية الحاجات وبالتالي القيم في المجتمع (رونالد إنجلهارت، ٢٠٠٩، ص١٨٧-١٩٠). كما أن التخلف الاقتصادي، وانتشار الفقر في قطاعات واسعة من المجتمع مع تفاوت حاد في توزيع الثروة، يعزز الانقسامات والصراعات الاجتماعية، ويخلق بيئة غير مستقرة سياسياً تعيق عملية الانتقال الديمقراطي. ويعاني الاقتصاد اليمني العديد من التحديات في هذا الجانب، يمكن التعرض لها كما يلي:

١- أثر اقتصاد الريع

يُعرف الريع بانه الدخل غير الناتج من العمل، ويعرفه الدكتور غسان إبراهيم بأنه الفارق الكبير غير المبرر اقتصادياً بين سعر التكلفة وسعر البيع القائم على غياب الجهد والمشقة. ويشمل ريع النفط والغاز والمعادن (ريع الموارد الطبيعية)؛ إذ أن هناك فارقاً كبيراً بين تكلفة استخراجها وسعر بيعهما، وريع السياحة، وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج، وريع المساعدات الخارجية، وهي نقيض للموارد الاقتصادية الإنتاجية التي تأتي نتيجة العمل وبذل الجهد (غسان محمود إبراهيم، ٢٠١٠).

ويعتمد الأساس الاقتصادي للأنظمة غير الديمقراطية على تركز الموارد الاقتصادية في أيدي النخبة الحاكمة، مما يوفر لها إمكانية تمويل أدوات القمع، وبناء الجيوش والأجهزة التي تحمي النظام، وشراء الولاءات والكسب السياسي لضمان بقاء النخب الحاكمة في السلطة، على عكس النظم الديمقراطية التي تتطلب عدم تركز الموارد الاقتصادية بأيدي القلة، وتوزعها على قطاع واسع في المجتمع (Christian Welzel, 2009, P.76.). وتظهر "لعنة الموارد" عندما تمتلك الدولة مواردا طبيعية كبيرة، تستطيع النخبة الحاكمة وضعها بسهولة تحت تصرفها تستخدمها كيف تشاء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية ٢٠١١، ص٦٤).

وتوجد علاقة عكسية بين ارتفاع نسبة الموارد الاقتصادية الريعية الناتجة عن تصدير النفط في الناتج القومي، والتمكين الحقوقي والسياسي في المجتمع. فيرى ميشال روس أن الاقتصاد الريعي يؤثر سلبياً بشكل واضح على التحول الديمقراطي، وأنه كلما كان اعتماد الاقتصاد على الصادرات النفطية في الناتج القومي الإجمالي أكبر، كلما كانت الدولة أقل قابلية للتحول الديمقراطي، حيث تمكن هذه الموارد الهائلة الأنظمة غير الديمقراطية من استخدام كلا من الجزرة (المنافع) والعصا (القمع) للحد من المعارضة. لذلك يتم النظر إلى النفط والموارد

الريعية الأخرى على أنها تمثل العائق الرئيسي للديمقراطية في المنطقة العربية (يوسف زدام٢٠١٤، ص٢٦،٢٧).

ويوصف الاقتصاد اليمني بأنه اقتصاد ريعي، يمثل النفط حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي، و٩٠% من الصادرات، ٥٦% تقريباً من الإيرادات الحكومية. بينما تمثل الإيرادات الضريبية ٨% تقريباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة ٢٩.٥% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح عام ٢٠١٣ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤ ، ص ٣٩٨، ٣٩٩). وتمثل الضرائب غير المباشرة فقط بنسبة ٣% من ناتج القومي الإجمالي (كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٣).

واعتماد الاقتصاد على عائدات النفط والمساعدات الخارجية، وبشكل أقل على عائدات الضرائب المباشرة وغير المباشرة يحد من الضغوط المجتمعية للسير في طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وكما في باقي الدول العربية فإن مساهمة الضريبة في دخل الموازنة بسيط جداً وقد لا يشكل حالياً حافزاً لتغيير العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. لكن التوقعات أن استمرار انخفاض أسعار النفط، وفي حالة إذا لم تشهد اليمن اكتشافات نفطية جديدة وواسعة خلال السنوات القليلة القادمة، فإن ذلك سيفرض على الدولة التحول إلى سياسة مالية تعتمد على مزيد من الضرائب لمواجهة تنامي العجز في الميزانية، والتي من المتوقع أن تفرض بدورها علاقة جديدة بين الدولة والمواطن (تقرير تحديات التنمية في الدول العربية ٢٠١١، ص٥).

٢- مساهمة القطاع الخاص الرأسمالي

هناك علاقة بين نمو حجم القطاع الخاص الرأسمالي ووجود بيئة اقتصادية واجتماعية داعمة للتنمية الديمقراطية؛ إذ يعول على انتعاش القطاع الخاص الرأسمالي في إحداث نمو اقتصادي سريع ومستدام (البنك الدولي، مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن، ٢٠١٢)، وتحرير تمركز القوة الاقتصادية من

يد الدولة، وإعادة وتوزيعها في المجتمع، وخلق طبقة وسطى قوية مستقلة في تحصيل مواردها عن الحكومة، لديها الرغبة والقدرة لممارسة الضغط من أجل الحصول على حقوقها الاقتصادية والسياسية (Christian Welzel, 2009, P.80.).

وتعتبر مساهمة القطاع الخاص الرأسمالي محدودة جداً في الاقتصاد اليمني، نتيجة ضعف مساهمة القطاع الصناعي، الذي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية بمقدوره إحداث تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية، ويساعد في تراكم الثروة الرأسمالية في المجتمع، والتوسع في بناء المناطق الحضرية (ماريانو جروندونا، ٢٠٠٩، ص١٣٢).

٣- المستوى الاقتصادي للسكان

تربط أدبيات التحول الديمقراطي بين مستوى متوسط دخل الفرد، وإمكانية التحول الديمقراطي، وحسب كريستيان ويلزال ورونالد إنجلهارت أن هناك علاقة قد تكون حاسمة بين مستوى الرفاه الاقتصادي والرضا عن الحياة، واستقرار الديمقراطية في المجتمع (Christian Welzel and Ronald Inglehart, 2009, P.128.).

ويطرح مستوى الرفاه الاقتصادي في اليمن عدة تحديات متعلقة بقابلية الاستقرار الديمقراطي بسبب أن النمو في السكان لم يقابل بنمو حقيقي في الإنتاج القومي، بالإضافة إلى الفساد والهدر غير الرشيد للموارد العامة. وهو ما ينعكس سلباً على مستوى دخل الفرد وعلى مستويات المعيشة للسكان، ويتجلى ذلك في عدة جوانب:

- **نصيب الفرد من الدخل القومي**

تصنف اليمن من البلدان ذات الدخل المنخفض (The World Fact Book 2015). حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي

الإجمالي حسب تقديرات عام ٢٠١٢ ما يعادل١.٨٢٠ دولاراً، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد في تونس ٨.١٠٣ دولار، وفي الأردن ٥.٢٧٢ دولار، وفي المغرب ٤.٣٨٤ دولار (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، ص١٥٨). ويصنف غالبية السكان في اليمن على أنهم غير منتجين اقتصادياً، حيث تقع نسبة ٥٥.٦% من السكان تحت سن ١٨ سنة، وذلك يرفع حجم الإعالة على الفئات العمرية غير المنتجة اقتصادياً، لتصل نسبة إعالة الشباب إلى ٧٠.٧٪، ونسبة إعالة المسنين ٤.٩٪ ونسبة الإعالة الكلية إلى ٧٥.٦٪ (The World Fact Book 2015).

- **مستوى الخدمات العامة**

تشير الإحصاءات أن مستوى الحياة أيضاً في اليمن لا يزال متواضعاً؛ إذ أن نسبة ٥٤.٨% من السكان فقط يحصلون على مياه شرب آمنة، بنسبة ٧٢% من سكان المدن، ونسبة ٤٦.٥% من سكان الريف. ويتوفر فقط لـ ٥٣% من سكان اليمن صرف صحي ملائم، بنسبة ٩٢.٥% من سكان المدن، ونسبة ٣٤% من الريفيين. وتصل النسبة الإجمالية لمن يحصلون على خدمات صحية إلى ٦٨% فقط، حيث يتوافر ٣٠ طبيباً و٧٢ ممرضة لكل مئة ألف نسمة، ويتوافر سرير واحد لكل ١٣٨٩ من السكان (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، ص٣٥٠، ٣٥١). وتأتي اليمن في المرتبة ١٢٤ عالمياً من حيث الإنفاق على الصحة بنسبة ٥.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣ (The World Fact Book 2015). وكان الإنفاق على الصحة من إجمالي النفقات العامة قد انخفض من ٥.٦% عام ٢٠٠٦ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، ص٢٧٥) إلى ٤.٣% عام ٢٠١٢ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، ص٣٥٠). بينما تأتي في المرتبة ٦٧ من حيث الإنفاق على التعليم بنسبة ٤.٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ (The

World Fact Book 2015)، وكان الإنفاق الحكومي على التعليم ارتفع مما نسبته ٤.٦٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٦.٧% عام ٢٠١٢ من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة ١٥.٥% من إجمالي الإنفاق العام (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ص٣٤٦).

وقدرصد تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية وجود علاقة في الحالة اليمنية بين الفقر والبطالة، واعتماد النظام السياسي على توزيع ريع الثروة النفطية لشراء الولاءات والكسب السياسي كركيزة أساسية في الحكم، وهو ما انعكس سلباً على مستوى الإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم، والصحة، وكفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية (تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية ٢٠١١، ص٤).

- **معدلات الفقر**

تصنف اليمن ضمن البلدان الفقيرة في المنطقة العربية والعالم؛ إذ يعيش أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر بنسبة ٥٤% (The World Fact Book 2015)، وثلث السكان تقريباً يعانون من الفقر المدقع (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، ص١٧٣). ويتركز الفقراء بصورة رئيسية في الأرياف بشكل قد يصل في بعض المحافظات إلى٨٠% من السكان (تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية ٢٠١١، ص٤).

ويتوقع خبراء اقتصاديون أنه نتيجة الحرب ودخول البلد في حالة من الركود والشلل الاقتصادي شبه التام؛ سيتضاعف أعداد الفقراء إلى أكثر من ثلاثة أرباع السكان بنهاية العام ٢٠١٥، وأن أكثر من ٨٤% من السكان سيكونون بحاجة إلى مساعدات إنسانية جراء الأزمة (العربي الجديد، اضطرابات دول الربيع العربي تشوّه شرائح المجتمع، ١٧ أكتوبر ٢٠١٥). وتشير تقديرات البنك الدولي أنه حتى يمكن خفض مستويات الفقر إلى٣١% بحلول العام ٢٠٢٠، فإنه يجب رفع مستويات النمو

الاقتصادي السنوي ليزيد عن ٧% سنوياً (البنك الدولي، الإصلاحات في اليمن مسؤولية مشتركة، ٢٠١٢).

- **معدلات البطالة**

تعد البطالة أحد المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اليمن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ولا تقتصر فقط على محدودي التعليم، بل متفشية أيضاً بشكل ظاهر حتى بين خريجي الجامعات. وقد ارتفع المعدل العام للبطالة في اليمن من ١٥% عام ٢٠٠٩ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، ص٤٣)، إلى٤٠% عام ٢٠١٣ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤ ، ص٣٥٣)، وتصل نسبة البطالة في أوساط الشباب (١٥-٢٤ سنة) إلى ٣٣.٧٪؛ في أوساط الذكور ٢٦٪، والإناث ٧٤٪ (The World Fact Book 2015). وتشير التقديرات الدولية أن اليمن بحاجة إلى مليون فرصة عمل بحلول العام ٢٠٢٠ حتى يتم خفض معدلات البطالة إلى حدود مقبولة (البنك الدولي، الإصلاحات في اليمن مسؤولية مشتركة، ٢٠١٢).

٤- مؤشرات التنمية البشرية

تتوقف فعالية العنصر البشري كأحد العناصر الاقتصادية الرئيسة على معدلات التنمية البشرية. وينعكس تدني مؤشرات التنمية البشرية بالضرورة على دور ومكانة القوة البشرية، بحيث يتحول هذا العدد الكبير من السكان من عنصر قوة فاعلة في الأداء الاقتصادي والتنمية، إلى عبء اقتصادي.

وتقع اليمن وفق مؤشرات التنمية البشرية لعام ٢٠١٢ في المرتبة ١٦٠ بقيمة ٠.٤٥٨، وهو يقع ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، ص١٥٨). وقد ازدادت اليمن انخفاضاً مقارنة بموقعها عام ٢٠٠٥ في المرتبة ١٥١ من إجمالي١٧٧ دولة (تقرير التنمية

الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، ص٢٣١). ومقارنة بدول عربية أخرى؛ فإن مؤشرات التنمية البشرية متواضعة جداً، حيث يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في اليمن ٦٥.١ سنة، بينما في تونس والأردن على سبيل المثال ٧٤.٧ سنة و٧٣.٥ سنة على التوالي، ويبلغ متوسط سنوات الدراسة في اليمن (باحتساب معدلات الالتحاق والتسرب) ٢.٥ سنة فقط، بينما يصل في الأردن إلى ٨.٦ سنة وفي تونس ٦.٥ سنة، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع في اليمن ٨.٧ سنوات، بينما في الأردن وتونس ١٢.٧، و١٤.٥ سنة على التوالي (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، ص ١٥٧، ١٥٨). وهشاشة نوعية السكان إذ أن ٧٤.٣% من إجمالي السكان في سن ٦ سنوات فأكثر لا يحملون أي مؤهل علمي أي يصنفون ضمن أمي أو يقرأ ويكتب (كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٣).

ويتلخص من كل ما سبق أن البيئة الاقتصادية في اليمن وفق الشروط المعيارية لبعض أدبيات التحول الديمقراطي تثير عدة تحديات وعوائق أمام نمو الديمقراطية والقيم الثقافية الداعمة لها في المجتمع اليمني.

الخاتمة:

لا تزال البنية الاجتماعية القبلية التقليدية هي الطاغية في المجتمع اليمني. وتعد الثقافة القبلية رافد رئيسي للثقافة العامة، وهي ثقافة مختلطة؛ جزء منها مناسب للديمقراطية ويدعم عملية التحول، وجزء منها غير مناسب.

ورغم أن الانقسامات الاجتماعية موجودة قديماً في المجتمع اليمني، لكن التهديد اليوم يأتي في ظل المخاوف من تنامي الانقسامات المذهبية والطائفية في المجتمع مع استمرار الصراع العسكري الداخلي لفترة طويلة، وما يحمله ذلك من أثار سلبية على الثقافة الديمقراطية، وعملية التحول الديمقراطي.

وتثير البيئة الاقتصادية في اليمن وفق الشروط المعيارية لبعض أدبيات التحول الديمقراطي عدة تحديات وعوائق أمام نمو الديمقراطية والقيم الثقافية الداعمة لها في المجتمع. يقلل من حتمية هذه الشروط أن الديمقراطية نمت واستقرت في مجتمعات غير صناعية وغير متطورة اقتصادياً.

وتشير التجارب السابقة في حالة اليمن أن استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والفشل في حل مشاكل البطالة والفقر، والحد من الفساد والتبديد العبثي للموارد العامة، سيكون على الأرجح حافزاً رئيسياً لاستمرار الاحتجاجات الشبابية، والمطالبة بالديمقراطية.

قائمة المراجع:-

أولاً: المراجع العربية

١. إسماعيل الأكوع، الزيدية نشأتها ومعتقداتها، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٧، ط٣.
٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية ٢٠١١، فبراير ٢٠١٢.
٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥، سبتمبر ٢٠٠٥.
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، مارس ٢٠١٣.
٥. البنك الدولي، مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن، ٢٦/٠٩/٢٠١٢.
٦. البنك الدولي، الإصلاحات في اليمن مسؤولية مشتركة، ٠٨/٠٦/٢٠١٢.
٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٩، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون.
٨. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون.
٩. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون.
١٠. رونالد إنجلهارت، الثقافة والديمقراطية، في الثقافات وقيم التقدم، تحرير لورنس هاريزون وصامويل هنتنجتون، ترجمة شوقي جلال، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩، ط٢.
١١. فضل علي أحمد أبو غانم، القبيلة والدولة في اليمن، القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠، ط١.
١٢. فضل علي أحمد أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيير، صنعاء: دار الطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١.
١٣. قائد نعمان الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، صنعاء: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٦.
١٤. قائد الشرجبي، القرية والدولة في المجتمع اليمني، بيروت: دار التضامن، ١٩٩٠، ط١.

١٥. كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٣، الجهاز المركزي للإحصاء، متوفر على موقع الجهاز المركزي للاحصاء.
١٦. ماريانو جروندونا، دراسة الأنماط الثقافية للتطوير الاقتصادي، في الثقافات وقيم التقدم، تحرير لورنس هاريزون وصامويل هنتنجتون، ترجمة شوقي جلال، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩، ط٢.
١٧. موريس دوفرجيه، في الدكتاتورية، ترجمة هشام متولي، بيروت: منشورات عويدات، ط ٢، ١٩٧٧.
١٨. محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي،١٩٩٦، ط١.
١٩. محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة: دراسة لعلاقة القبلية بالتعددية السياسية والحزبية: الجمهورية اليمنية نموذجاً، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤، ط١.
٢٠. محمد زاهي بشير المغيربي، بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي، طرابلس-ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ٢٠٠٥، ط١ .
٢١. محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، في كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني(محرران)، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦.
٢٢. محمود السيد العربي، تأثير العولمة على ثقافة الشباب المصري: دراسة ميدانية لعينة من الشباب في سياقات اجتماعية متباينة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس كلية الآداب، ٢٠٠٤.
٢٣. مجموعة الازمات الدولية، اليمن في حالة حرب، ٢٧ مارس ٢٠١٥.
٢٤. عادل مجاهد الشرجبي (محرر)، القصر والديون: الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، أكتوبر ٢٠٠٩.
٢٥. عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.
٢٦. عبد الملك المخلافي، "اليمن إلى أين؟"، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٣٩، سبتمبر٢٠١٥.
٢٧. العربي الجديد، اضطرابات دول الربيع العربي تشوّه شرائح المجتمع، ١٧ أكتوبر ٢٠١٥.

٢٨. غسان محمود إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، المركز الثقافي العربي، فبراير ٢٠١٠.

http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/ibrahim.pdf

٢٩. وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الحريات الدينية في العالم اليمن ٢٠١٤، أكتوبر ٢٠١٥.

٣٠. وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الحريات الدينية، الخارجية الأمريكية ٢٠٠٦.

٣١. يحي أحمد الوشلي، اليمن دراسة في سياسة بناء قوة الدولة، صنعاء: عبر الشرق للطباعة، ٢٠٠٧، ط١.

٣٢. يوسف زدام، الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات غير السياسية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٢٩، نوفمبر ٢٠١٤.

ثانياً: المراجع الانجليزية:

1. CIA, The World Fact Book 2015, Https://www.Cia.gov/Library/Publications/The-World-Factbook/Geos/Ym.Html
2. Christian Welzel and Ronald Inglehart, "Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change, In Haerpfer, Christian W., Patrick Bernhagen, Ronald F. Inglehart, And Christian Welzel (2009): Democratization. Oxford: Oxford University Press.
3. Christian Welzel, Theories Of Democratization, In Haerpfer, Christian W., Patrick Bernhagen, Ronald F. Inglehart, And Christian Welzel (2009): Democratization. Oxford: Oxford University Press. Chapter 6.

4. The Global Estimates based on 2010 world Religion Database. See: Pew Research Center, Religious Landscape, PEW FORUM ON RELIGION & PUBLIC LIFE, DECEMBER 2012. http://www.pewforum.org/global-religious-landscape.aspx
5. Michael Lipka, The Sunni-Shia divide: Where they live, what they believe and how they view each other, June 18, 2014, http://www.pewforum.org/2012/08/09/the-worlds-muslims-unity-and-diversity-1-religious-affiliation/
6. Rustow, Dankwart, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (April 1970): 337-363.